



Wölfer Motoren GmbH

شروط البيع



المحتوى

المادة 1	نطاق السريان	3
المادة 2	إبرام العقد، العرض	3
المادة 3	الأسعار وشروط الدفع	3
المادة 4	التوريد، نقل المخاطر	3
المادة 5	القوة القاهرة	4
المادة 6	حفظ الملكية	4
المادة 7	أعمال الصيانة والتركييب	4
المادة 8	الضمان	5
المادة 9	تحديد المسؤولية	5
المادة 10	المستندات المسلمة	5
المادة 11	بنود ختامية	5
المادة 12	اختيار القانون والقضاء المختص	6

المادة 1 نطاق السريان

- (1) شروط التوريد العامة هذه هي الأساس الذي يتم الاستناد إليه لإتمام كل عمليات التوريد وتقديم الخدمات ذات الصلة التي يتم الاتفاق عليها بين طرفي التعاقد - فولفر كجهة تكليف بالمهمة (سيلي ذكره لاحقاً باسم: "المورد") ورب العمل (سيلي ذكره لاحقاً باسم: "المشتري").
- (2) تسري شروط التوريد فقط في إطار العلاقة التجارية مع الشركات والأشخاص القانونيين من منظور القانون العام أو أي جهات خاصة على المستويين العام والقانوني من منظور المادة 310، فقرة 1 من القانون الألماني.
- (3) أي حالات يظهر أنها تمثل حيوداً عن شروط التوريد هذه تتطلب لإثباتها موافقة خطية من قبل المورد. وطالما أنه لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك، فسيتم رفض الشروط والأحكام العامة المشار إليها من جانب المشتري. لإثبات أي اتفاقات جانبية، يلزم أن تكون محققة في صيغة مكتوبة.
- (4) ستجد دائماً أسفل الرابط التالي النسخة المحدثة لشروط البيع المعتمدة لدينا: <https://www.woelfer-motoren.com/de/agb>

المادة 2 إبرام العقد، العرض

- (1) يتم إبرام العقد من خلال إرسالنا لخطاب تأكيد المهمة أو مع التوريد. التغييرات والإكملات التي تدخل على العقد تحتاج دائماً إلى تأكيد خطي منا. أي اتفاقات جانبية شفوية لا قيمة لها.
- (2) الالتزام بالأسعار أساسه العرض الذي يقدمه المورد.

المادة 3 الأسعار وشروط الدفع

- (1) طالما أنه لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك، فإن الأسعار القائمة هي صافي حساب عمليات التوريد الخارجية والمحلية، شاملة الضرائب. وبالنسبة إلى حساب الأسعار، فإنه يراعى على وجه الخصوص مصاريف الشحن والنقل والتأمين، بالإضافة إلى مصاريف التغليف والتعبئة. وبالنظر إلى عمليات التوريد المحلية، يتم حساب ضريبة القيمة المضافة المنصوص عليها قانوناً بقيمتها السارية.
- (2) يسدد سعر الشراء فقط على الحساب البنكي المذكور في العقد. ولا يسمح بمنح خصومات على الدفع المبكر إلا عند الاتفاق خطياً على ذلك. مهام التكليف التي لم يتم بشأنها الاتفاق صراحةً على أسعار ثابتة، تحسب قيمتها وفقاً للسعر التعاقدي الساري في يوم التوريد.
- (3) طالما أنه لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك، وطالما أنه تم الاتفاق على عمليات توريد جزئية، فإننا نحتفظ بحق إدخال تعديلات مناسبة على الأسعار بسبب تغيير مصاريف الأجور والخامات والتسويق لشحنات التوريد التي تتم بعد مرور 6 أشهر على إبرام العقد أو بعد ذلك.
- (4) طالما أنه لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك، يتعين على المشتري حتى تاريخ الفاتورة، دفع عربون بقيمة 30% من السعر التعاقدي و70% من صافي الحساب. في حالة تجاوز مدة السداد وعند فشل ما قام به المورد من إخطار للتذكير بالسداد، فإننا نحتفظ بالحق في وضع المشتري في وضعية التقصير دون الحاجة إلى إرسال إخطار آخر له والمطالبة بفائدة تأخير قيمتها 8% إضافية على سعر الفائدة الأساسي المعني.
- (5) إذا ما أصبح المشتري في وضعية إعسار عن السداد مثبتة وطالت مدتها عن 45 يوماً، فإنه يحق للمورد حجز البضاعة المصنعة بالفعل وتعطيل الإنتاج.
- (6) لا يحق للمشتري إجراء مقاصة إلا إذا ما تم تحديد مديونيته بقوة القانون أو إذا كانت مطالبتة لا خلاف عليها. يحق للمشتري أيضاً إجراء المقاصة ضد مطالبنا إذا كانت الدعاوى المضادة تستند إلى نفس العلاقة التعاقدية.

المادة 4 التوريد، نقل المخاطر

- (1) يبلغ زمن التوريد 18 أسبوعاً. وطالما أنه لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك، فإن فترة التوريد البالغة أسبوعاً تبدأ بعد إرسال خطاب تأكيد مهمة التكليف وورود العربون. وإذا لم يتم الاتفاق على عربون، فستبدأ فترة التوريد البالغة أسبوعاً بعد إرسال خطاب تأكيد مهمة التكليف.

- (2) إذا ما تأخر المشتري عن إبداء القبول أو أقدم بتعمد على خرق أي التزامات للفعالية المشتركة، فيحق لنا التقدم بمطالب للتعويض عن الأضرار الناتجة عن ذلك، بما في ذلك أي مصاريف إضافية. يحتفظ المورد بحق تقديم المزيد من المطالبات.
- (3) طالما أنه لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك، يتم التوريد من شركة FCA Osnabrück وفقًا لأحدث نسخة من الشروط التجارية العالمية Incoterms.
- (4) في حال دخول أي تغيير أو إكمال على مهمة التكليف بعد أن يكون خطاب تأكيد المهمة قد صدر بالفعل، تتم مواءمة فترة التوريد بما يتناسب مع التعديل الذي تم.
- (5) يحق للمورد في أي وقت إجراء عمليات توريد جزئية وتقديم الخدمات على مراحل.

المادة 5 القوة القاهرة

- (1) إذا ما تسبب ظهور قوة قهرية في انقطاع العمل وبالتالي إبطاء توريد أو تقديم خدمات بشكل كلي أو جزئي، فإنه يحق للمورد إطالة مهلة التوريد بما يعادل فترة الإبطاء، أو التخارج كليًا أو جزئيًا من العقد. تنطبق صفة القوة القاهرة بشكل خاص على الأحداث التالية: الحرب، أوامر سلطة عليا، التخريب، الإضرابات والإغلاقات، الاضطرابات المرورية، أضرار المياه، الكوارث الطبيعية، التغيرات الجيولوجية وتأثيراتها.
- (2) إذا ما ظلت الأحداث المذكورة في الفقرة 1 قائمة لمدة تزيد عن 12 أسبوعًا، فيحق لكلا الطرفين التخارج من العقد.
- (3) كل طرف تعاقده ملزم بإبلاغ الطرف الآخر بكل تفاصيل حدث القوة القاهرة فور وقوعه.

المادة 6 حفظ الملكية

- (1) تحتفظ بحقنا في ملكية البضاعة الموردة إلى حين الانتهاء من سداد كل المديونات بالكامل بالاستناد إلى عقد التوريد. وهو ما يسري أيضًا على كل طلبات التوريد المستقبلية، حتى وإن لم نطلب ذلك صراحة دائمًا. يحق لنا استرجاع البضاعة المشتراة إذا ما انتهج مقدم الطلب سلوكًا منافيًا لشروط العقد.
- (2) طالما أن الملكية لم يتم نقلها بعد إلى المشتري، فإنه يكون ملزمًا بالتعامل بحرص وعناية مع البضاعة الموردة وتنفيذ أعمال الصيانة والفحص في الوقت المناسب على نفقته الخاصة.
- (3) المشتري ملزم بإبلاغ المورد خطيًا على الفور بأي رهونات تقع على البضاعة الموردة أو إن تعرضت البضاعة لأي تدخلات من قبل جهة ثالثة. وطالما أن الجهة الثالثة لم يكن بمقدورها تعويضنا عن المصاريف القضائية وغير القضائية الناتجة عن رفع دعوى وفقًا للمادة 771 من قانون المرافعات المدنية، يكون المشتري هو المسؤول عن الأضرار التي تقع لنا.
- (4) إجراءات تعديل ومعالجة أو تحويل البضاعة المشتراة من قبل المشتري تتم دائمًا باسمنا وبتكليف منا، ولكن بدون الالتزامات المقابلة. وفي هذه الحالة، يستمر استحقاق المشتري للبضاعة المشتراة بعد تحويلها وتعديلها. وطالما أن البضاعة المشتراة تتم معالجتها مع عناصر أخرى لا تخصنا، فإنه تؤول إلينا أحقية الملكية المشتركة للبضاعة الجديدة بما يتناسب مع القيمة الموضوعية للبضاعة التي اشتريناها إلى البضائع الأخرى التي تجري معالجتها في وقت المعالجة. الأمر ذاته يسري على حالة الخلط والمزج. وطالما أن المزج يتم بالشكل الذي يجعل بضاعة المشتري هي البضاعة الرئيسية، فإن ذلك يعد اتفاقًا على أن المشتري ينقل لنا جزءًا من الملكية المشتركة ويحفظ لنا الملكية المفردة أو المشتركة التي تنتج عن ذلك. لغرض تأمين مديونياتنا أمام المشتري، فإن المشتري يسند إلينا أيضًا هذه المطالبات التي تنشأ له جراء ربط البضاعة المحجوزة بعقار ما ضد طرف ثالث، ونحن الآن نقبل هذا الإسناد.
- (5) إذا ما زادت القيمة القابلة للتحقق لتأمين مطالباتنا بنسبة أكثر من 20%، فسوف نقوم - بناءً على طلب المشتري - بإصدار سندات تأمين للمديونيات بحسب اختيارنا.

المادة 7 أعمال الصيانة والتركيب

- في إطار أعمال الصيانة والتركيب، يضمن المشتري أن تكون كل أجزاء التركيب ووسائل المساعدة الضرورية متوفرة في الموقع المعني بعد تقديم الأعمال التمهيدية الضرورية، ويضمن أيضًا إمكانية البدء في أعمال التركيب دون إبطاء.

المادة 8 الضمان

- (1) تؤول إلى المشتري حقوق الضمان بقدر ما يفي بواجبه في التفتيش والشكوى بشكل سليم على النحو المنصوص عليه في المادة 377 من القانون التجاري الألماني.
- (2) تنقضي المطالبات الناتجة عن العيوب بعد 12 شهرًا من تسليم البضاعة إلى المشتري وفقًا للعقد. وطالما أن القانون ينص على مهل زمنية طويلة نسبيًا، فإنها تكون لها الأولوية.
- (3) إذا ما ظهرت عيوب في البضاعة الموردة فيتم تصحيحها لاحقًا أو استبدالها بحسب اختيارنا، مع الاحتفاظ بضرورة الإخطار عن العيوب في المهلة المحددة. وفي حال التصحيح اللاحق، يضمن المشتري للبائع تقديم ما يلزم من الدعم وتوفير إمكانية الوصول إلى المعلومات الأساسية. يتعين على المورد الإيفاء اللاحق بالتزاماته في خلال مهلة مناسبة.
- (4) يعتبر القبول قد حدث ما دام المشتري لم يقيم في غضون 7 أيام عمل بعد التحضير بالشكوى من وجود عيوب أساسية أو استعمال أو استخدام خدمة المصنع.
- (5) المشتري ملتزم بتقديم بيان خطي عن أي مطالب ناتجة عن عيوب، وذلك في خلال 7 أيام عمل من استلام التوريد.
- (6) تنتفي أي مطالب ناتجة عن عيوب ظاهرة في الحالات التالية:
أ. وجود حيود غير جسيم فقط عن الطبيعة المتفق عليها
ب. تضرر غير جسيم فقط في قابلية الاستخدام
ج. تآكل طبيعي أو بلى، مثلًا كالذي يحدث في حالات الأضرار التي تنشأ بعد نقل المخاطر نتيجة للمعالجة الخاطئة، أو الإهمال، أو الاستخدام المفرط، أو استعمال مواد تشغيل غير مناسبة، أو إجراء أعمال بناء معيبة بسبب التأثيرات الخارجية الخاصة غير المنصوص عليها في العقد.
- إذا كان المشتري أو الطرف الثالث يقوم بأعمال إصلاح أو تغييرات غير سليمة فنيًا، فلا توجد مطالبات بالتعويض عن هذه العيوب وعن النتائج المترتبة عليها.
- (7) تستبعد مطالبات المشتري بسبب المصاريف المطلوبة لغرض الإيفاء التكميلي طالما أن النفقات تزداد؛ لأن البضائع التي يتم تسليمها من قبلنا يتم تسليمها لاحقًا إلى مكان آخر غير عنوان التسليم المتفق عليه.

المادة 9 تحديد المسؤولية

- (1) تنتفي أي مطالبات بالتعويض عن الأضرار ضد المورد، طالما أن الموقف المعني لا يتعلق بتصرف متعمد أو منهور أو تغافل وتهاون. يتحدد حجم المسؤولية عن التصرف المتهاون أو التغافل بنوعية الأضرار النمطية بحسب التعاقد أو القابلة للتوقع.
- (2) تظل المسؤولية عن إصابات الأفراد وعن الأضرار الناتجة عن إصابة البدن أو إلحاق الضرر بالحياة أو الصحة، قائمة دون المساس بها.

المادة 10 المستندات المسلمة

- (1) نحفظ بحق الملكية والملكية الفكرية لكل المستندات ونواقل البيانات التي يتم تسليمها إلى المشتري في سياق تنفيذ التكليف المطلوب.
- (2) هذه المستندات لا يسمح بإتاحة إمكانية الوصول إليها لأي طرف ثالث، إلا بعد أن نصدر موافقة خطية صريحة للمشتري. طالما أنه لا يوجد عقد شراء، فيتعين إعدام كل المستندات المتاحة في هذا السياق أو إرجاعها إلينا بناءً على طلب مسبق منا.

المادة 11 بنود ختامية

- (1) طالما أنه يتم الشروع في تعليق المدفوعات أو تقديم طلب إجراءات إشهار الإفلاس للمشتري، فإننا نحفظ بالحق كليًا أو جزئيًا في الانسحاب من العقد.
- (2) إذا ما قام المشتري بنقل مهمة تكليفه إلى مقاول من الباطن، يجب عليه إخطار المورد كتابةً بذلك.
- (3) إذا كانت البنود الفردية لشروط البيع أو العقد هذه غير فعالة كليًا أو جزئيًا، تظل بقية الشروط قائمة وفعالة.

المادة 12 اختيار القانون والقضاء المختص

- (1) قضاء أوسنابروك/ألمانيا هو الوحيد، على المستوى الدولي أيضاً، المختص بالنظر في كل النزاعات التي تنشأ عن هذه العلاقة التعاقدية. ومع ذلك، فإننا نحتفظ بحق التقدم بشكاوى لدى القضاء العام التابع له العميل.
- (2) فقط قانون جمهورية ألمانيا الاتحادية، باستثناء قانون الشراء للأمم المتحدة (اتفاقية البيع الدولي للبضائع CISG)، هو الساري في هذه الأمور التعاقدية.

المكان، التاريخ

المكان، التاريخ

توقيع المشتري

توقيع فولفر